# الفصل الرابع

# إدارة مرحلة السلام
# فى الصراع العربى الصهيونى

obeikan.com

obeikan.com

# المبحث الأول

## أبعاد وحدود القدرة التفاوضية العربية (*)

تتداعى الأحداث بعد انتهاء الحرب فى الخليج (١٩٩١م)، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن أزمة الخليج بوجهيها الدبلوماسى والعسكرى ستظل متغيراً رئيسيًا لا يمكن تجاهله فى فهم وتحليل هذه التداعيات خلال حقبة التسعينيات على الأقل.

ومن أهم الإفرازات لأزمة الخليج: تلك الآلية الجديدة فى التعامل مع مفهوم «الشرعية الدولية» بما خلفته من وسائل شاملة فى مواجهة إحدى القوى الإقليمية الصاعدة من العالم الثالث، والتى تحدت النظام العالمى، وهى القوة العراقية. فقضايا المنطقة العربية كثيرة ومتشابكة، ويلزم عند حسمها توافر منطق واحد. والذى حدث عند التعامل مع أزمة الخليج، أن تحدد هدف الشرعية الدولية الظاهرى فى «تحرير الكويت» تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة. وهذا يقود إلى ضرورة تنفيذ ذلك - بالمثل - على القضية الفلسطينية بحسبانها جوهر القضايا فى المنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره، حيث صدر بشأنها قرارات كثيرة من الأمم المتحدة واجبة التنفيذ. والسؤال هنا: هل هذا ممكن؟ وكيف؟

وقد لاحظنا أن هناك بعضًا من أصحاب النوايا الحسنة ممن يطالب الولايات المتحدة بالمعاملة بالمثل مع القضية الفلسطينية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة تجاه إسرائيل مثلما تم التعامل مع العراق، وما زالت الأمور تتتابع معه. ولكن يغيب عن هؤلاء عدة حقائق أساسية هى:

أ - أنهم يناشدون القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ويحاولون أن يستدروا عطفهم بضرورة المساعدة لحل القضية، وهم بذلك يقدمون العوامل الخارجية فى إدارة أزمتهم عن إرادتهم الذاتية، وهى الأساس فى هذا الأمر.

(*) نشرت بجريدة الوفد، يومى ٩، ١٠ / ٨ / ١٩٩١م.

ب ـ أن هناك موازين للقوة فى أى صراع تقود إلى كيفية التعامل مع القضية المستهدفة، وأن المطالبة بالمعاملة بالمثل تفجر قضية توازن القوى فى المنطقة العربية، وما إذا كان تسمح بذلك أم لا؟

جـ ـ الأهمية النسبية ـ بل والمطلقة ـ لإسرائيل لدى الغرب تختلف عن أهمية العراق؛ لأن إسرائيل محور للوجود الغربى فى المنطقة العربية، بل هى امتداد للغرب، وأكثر من ذلك، هناك تطابق كامل بين المصلحة الغربية والوجود الإسرائيلى.

فهل من المنطق إذن أن يتعامل الغرب مع إسرائيل مثلما تعامل مع العراق فى أزمة الخليج؟ وهل من المتصور ـ مجرد تصور ـ أن يستخدم الغرب القوة العسكرية فى حالة استمرارية رفض إسرائيل للشرعية الدولية متمثلة فى قرارات الأمم المتحدة؟

ويقود هذا التوضيح إلى فهم خلاصة التحرك الأمريكى المكوكى متمثلاً فى الجولات الكثيرة التى يقوم بها چيمس بيكر ـ وزير الخارجية الأمريكى آنذاك.. وفى تقديرنا أن هذا التحرك يستهدف ما يلى:

أ ـ تنفيذ الوعد الأمريكى للعرب المتحالفين مع الولايات المتحدة بالسعى نحو حل القضية الفلسطينية، وذلك فى أعقاب انتهاء أزمة الخليج، وهذا ما ظهر فى خطاب بوش «الأب» عقب الأزمة فى هذا الصدد.

ب ـ المحافظة على جبهة التحالف العربية المؤيدة للولايات المتحدة؛ حتى لا تعطى الأخيرة الذريعة للعراق بأن يثبت صدق تصوره فى الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية.

جـ ـ محاولة إثبات أن الفاعل الدولى الرئيسى ـ إن لم يكن الوحيد ـ فى حل الصراع العربى الإسرائيلى، هو الولايات المتحدة، وأن التنسيق مع الاتحاد السوفييتى وأوروبا الغربية يأتى فى إطار الهيمنة الأمريكية ومبادرتها، تأكيداً لأنها مركز القوة الجديد فى العالم.

د ـ القدرة على التحكم فى إدارة الأزمة العربية الإسرائيلية فى إطار المصلحة القومية الغربية، والتى تنحاز أساسًا بالتقارب أو التطابق مع مصلحة إسرائيل.

وخلاصة هذا التحرك الأمريكى حتى الآن: لا شىء. فإسرائيل ترفض كل شىء، وإن قبل طرف عربى مجرد شىء طرحته إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة، تبادر وتسرع إسرائيل برفضه، بل إن إسرائيل تتراجع عن أفكار عُدَّت فى فترة سابقة خطوة إلى الأمام وهى ما سميت آنذاك بمبادرة شامير لإجراء الانتخابات فى الضفة والقطاع. وتبدو الولايات المتحدة كما لو أنها لا تملك شيئًا فى الأمر، فهى تسمع للأطراف، وتشيع الأمل، وتغضب بعض الشىء من إسرائيل المدللة فى نفس الوقت الذى تمنحها الإعانات لتوطين اليهود المهاجرين... إلخ. وهذا يعكس بوضوح أن الطرف الإسرائيلى والطرف الأمريكى يحولان القضية من ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة - وهى تمثل الشرعية الدولية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ومضمونه القضية الفلسطينية - إلى قضية التفاوض بشأن الأمور الشكلية الخالية من كل مضمون يؤكد الالتزام المسبق من جانب إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة. والسؤال: فيمَ إذن التفاوض؟ وهذا يقودنا إلى فهم أساس هذا الموقف الإسرائيلى والأمريكى: فالولايات المتحدة تعلن أنها لن تفرض حلاً على الأطراف، وإسرائيل ترفض كل الأفكار، وتسعى إلى فرض أفكارها التى وصلت إلى حد رفضها للمشاركة الأوروبية فى الحل، والاشتراط على السوفييت بإعادة العلاقات معها حتى توافق على اشتراكهم فى الحل، فما الذى أدى إذن إلى هذا الوضع الذى يجعل من إسرائيل الطرف الذى يفرض فيه الشروط؟

والواقع أن المدخل الصحيح والعلمى لفهم هذا الموقف الإسرائيلى هو محاولة فهم طبيعة القدرة التفاوضية العربية، وهل هى فى وضع يسمح بأن تتعامل بمنطق الند للند أم غير ذلك؟

إن القدرة التفاوضية يجب أن تستند إلى التكافؤ وإلى تعادل ميزان القوى، حرصًا على كسب أكبر قدر من المصالح، وأقل قدر من الخسائر.

وفى حالة اختلال هذا التكافؤ، فإن هناك صعوبة - إن لم تكن استحالة - لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء التفاوض. فعلم العلاقات الدولية يؤكد لنا التناسب الطردى بين حجم القوة ودرجة تحقيق الأهداف، ولذلك فإن درجة التكافؤ بين الأطراف المتفاوضة تحول دون فرض شروط طرف على آخر.

ولذلك فإن فهم القدرة التفاوضية العربية فى الوقت الحاضر يقودنا إلى تحليل العناصر التالية :

١ ـ درجة التضامن العربى : حيث تمخض عن أزمة الخليج حالة جديدة من الانقسام العربى، وتراجعت درجة التضامن بين البلدان العربية، كما أن هذه الأزمة كشفت عن هشاشة تجربة التجمعات العربية، ومن شأن الوضع الانقسامى الحالى للعرب إضعاف القدرة العربية فى التفاوض.

٢ ـ درجة التمسك العربى بمنظمة التحرير بوصفها ممثلاً شرعيّا ووحيدًا للفلسطينيين، حيث يلاحظ تراجع بعض الدول العربية عن التمسك بالمنظمة. وهناك تشكيك فى شرعية المنظمة فى ضوء موقف قيادتها من أزمة الخليج، كما أن هناك بعض الأنظمة العربية فى خلاف مع قيادات المنظمة انتهزت الفرصة لتعلن عدم صلاحية المنظمة لتمثيل الفلسطينيين.

وهذا الاضطراب فى تأييد المنظمة مستمد من حالة الانقسام العربى، ويؤكد عدم التمسك العربى بالشرعية العربية استنادًا إلى أن إقرار شرعية المنظمة مستمد من قرار عربى فى سنة ١٩٧٤م، كما أن هذا الاضطراب أعطى الفرصة لإصرار إسرائيل على استبعاد المنظمة من أى تسوية، وكذلك تنصلت الولايات المتحدة من تعاملها مع المنظمة أيضًا. وكل هذا من شأنه إضعاف وتمزق الموقف العربى إزاء الصراع مع إسرائيل.

٣ ـ طبيعة دور الجامعة العربية؛ فقد أصبحت الجامعة أداة انقسام لا أداة للوحدة، كما أنها تستمد وجودها من الحفاظ على الدور الشكلى لها دون مضمون حقيقى، ومن ثم فإن دور الجامعة أصبح محدودًا ويتسم بالوهن، ويؤكد ذلك أن أغلب التفاعلات العربية تتم خارجها.

٤ ـ طبيعة المساندة الدولية للطرف العربى : يلاحظ بعد تراجع الدور السوفييتى فى ضوء الظروف والمستجدات فى السنوات الأخيرة، وبعد تراجع تأثير تجمع عدم الانحياز، وبعد زيادة الاختراق الإسرائيلى فى القارة الإفريقية، وبعد تراجع المساندة الأوروبية للعرب باستثناء فرنسا التى أعلنت بوضوح عن التزامها بالمؤتمر الدولى وبالمنظمة بوصفها ممثلاً شرعيّا للفلسطينيين وعن ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية ـ يمكن القول إن المساندة الدولية على جميع المستويات فى هذا الوقت بالذات ليست فى صالح

المفاوض العربى، خاصة بعد العلاقة الجديدة التى تتسم بعدم التكافؤ فى ظاهرها بين الدولتين العظميين.

٥ ـ مدى استمرارية «الانتفاضة» الفلسطينية فى الأرض المحتلة، فالواقع يشهد بخفوت حدة الانتفاضة، وتراجع تأثيرها بوصفها عنصراً ضاغطًا على الطرف الإسرائيلى، وذلك بالمقارنة بالفترة السابقة على أزمة الخليج.

٦ ـ القدرة العسكرية العربية غير التقليدية: فقد كان لامتلاك العراق للأسلحة غير التقليدية تأثيره الإيجابى فى تدعيم قوة المفاوض العربى، ولكن الصورة تغيرت الآن بعد الحصار الشامل للعراق وإجباره ـ وبموافقته مع صمت عربى ـ على تدمير أسلحته غير التقليدية، وهذا ما سيتم تنفيذه خلال الفترة القادمة. ويدور الحديث عن دول عربية أخرى مثل «ليبيا» التى سبق ضربها بحجة وجود أسلحة كيمياوية لديها، والجزائر والمغرب، بما يتردد عنهما من وجود مفاعلات نووية يمكن أن تنتج القنبلة النووية. وهذا يجعل إسرائيل المالك الوحيد لهذه الأسلحة فى المنطقة كلها بما يقوى من موقفها التفاوضى.

٧ ـ القدرة المالية العربية: فقد أهدرت نسبة كبيرة من هذه القدرة خلال وبعد أزمة الخليج مما يؤثر فى نفوذ الدول العربية المالكة لهذه الثروة، ويترتب على ذلك ضعف الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة إسرائيل والغرب كله، وبخاصة أن هذه الدول بدأت ترهن بترولها لسداد التزاماتها فى حرب الخليج، فكيف تقوم إذن بدورها فى تقديم المساعدات لكسب المساندة الدولية عند التفاوض؟

٨ ـ مدى استمرارية الوجود الأجنبى فى المنطقة العربية، فالمراقب يلاحظ ميل الدول الأجنبية لاستمرارية تواجدها العسكرى، وباتفاق مع الدول صاحبة المصلحة فى منطقة الخليج، كما أن الولايات المتحدة تصر على تحطيم الكيان العراقى والتدخل فى شئونه الداخلية من خلال الوجود المباشر فى الشمال العراقى وجنوبه، وهذا ربما يقود إلى التقسيم الفعلى للعراق على أرض الواقع، وهذا يجعل العراق خارج المعادلة العربية فى الدعم والتفاوض خلال الفترة القادمة، كما أن استمرار الوجود الأجنبى من شأنه التهديد بالأمن العربى كله، مما يقود إلى إشعار الطرف العربى بالضعف فى مواجهة

إسرائيل التى تشعر على النقيض بأن هذا الوجود الأجنبى مظلة أمنية لها، وبخاصة بعد تعرضها للتهديد فى مقتل بعد ضربها بالصواريخ العراقية.

٩ ـ الدور الجديد للأمم المتحدة، فإنه يلاحظ أن الأمم المتحدة أصبحت أداة طيعة فى يد مركز القوة الجديد بقيادة الولايات المتحدة. ومن ثم فقد أصبح جهازًا خاضعًا لمؤثرات قوة، وليس من المتوقع أن يكون جهازًا محايدًا، وبخاصة بعد القرار المنحاز بإجبار العراق على تدمير أسلحته غير التقليدية، بما أخل بمعادلة التوازن مع إسرائيل. ولذلك فإن العرب لم يعد فى صالحهم جهاز الأمم المتحدة مع دوره الجديد.

وفى ضوء العناصر السابقة، فإن القدرة التفاوضية العربية ليست فى وضع يؤهلها لتحقيق الأهداف العربية المرجوة، والتى تتحدد فى «انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة فى الجولان، وفى جنوب لبنان، والضفة، والقطاع + إنشاء الدولة الفلسطينية فى الضفة والقطاع».

وعلى الوجه المقابل، فإن قدرة إسرائيل فى ضوء الوضع السيئ للمفاوض العربى، وفى ضوء العناصر الإيجابية لقدرتها التفاوضية، والتى وصلت إلى حد الإصرار على استبعاد الأوروبيين من المشاركة فى مفاوضات السلام لتجنب الدور الفرنسى وتأثيره لصالح العرب والمنظمة نسبيًا، وإلى حد الإصرار أيضًا على اشتراط إعادة العلاقات السوفييتية مع إسرائيل حتى توافق الأخيرة على اشتراكه فى مؤتمر السلام، بما يجعله فى موقف أقل قوة فى مساندة الطرف العربى، وبما يشعر العرب بضعف موقفهم، وبما يضطرهم إلى موقف أكثر تساهلاً، كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الإسرائيليين (د. هيلر)، وكل هذا من شأنه تقوية الموقف الإسرائيلى التفاوضى. وهذا يقود إلى أحد احتمالين: إما استمرار الأوضاع الحالية، وإما إرغام العرب على قبول ما تطرحه إسرائيل فى ضوء تيئيسها للعرب، وكلاهما فى صالح إسرائيل. أما أن يكون هناك انتظار لنتيجة إيجابية تتفق مع الأهداف العربية المرجوة، فإن هذا يُعدُّ ضربًا من الأحلام فى الوقت الحاضر.

وتأكيدًا لذلك، فإن التحالف الغربى استهدف فى الأصل تأمين إسرائيل وتوفير الحماية الأمنية لها، وذلك عن طريق إزالة الخطر العسكرى العراقى عنها، وكذلك سعى الغرب حاليًا بتكوين جهاز رسمى لمقاومة وصول أى معدات تكنولوجية أو أسلحة غير تقليدية إلى العالم الثالث، وبخاصة المنطقة العربية، باستثناء إسرائيل،

وذلك للحيلولة دون ظهور «عراق جديد» وهذا على غرار جهاز «الكوكوم» التابع لحلف الأطلنطى الذى استهدف الحظر الحديدى على المواد والسلع الاستراتيجية الموجهة إلى دول المعسكر الاشتراكى. ولذلك، فإن التحدى المطروح على «الطرف» العربى أو «الأطراف» العربية كامن فى كيفية تقوية موقفهم التفاوضى فى هذه المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل ومن يساندونها. والواقع أن الأمر يحتاج إلى جدل وتعدد الاجتهاد، ومن جانبنا فإن اجتهادنا ينصب فى ضرورة نهضة الفكر الوحدوى العربى على أسس تتلاءم مع التطورات المعاصرة، وبخاصة الالتزام بالديمقراطية والاندماج بين الشعوب؛ لأن أى فكر نهضوى عربى وحدوى لا يقوم على أساس ديمقراطية عربية، ليس مضمونًا على الإطلاق بين «عشية وضحاها»؛ لأنه يرتبط بالحالة المزاجية للأنظمة الحاكمة ولا يعبر عن الشعوب بالضرورة. فها هى الشعوب العربية انتشت سعادة يوم الإعلان عن التجمعات العربية، وتلاشت سعادتها بفشل هذه التجمعات، وبين السعادة والتعاسة الجماهيرية: لا وجود للجماهير بوصفها قوى فاعلة فى النظام العربى الذى يتحرك بفعل الحكام الذين يفتقدون فى غالبيتهم إلى الشرعية الحقيقية.

وهذا يطرح أولوية القضية الديمقراطية فى المشروع الوحدوى المطروح مرة أخرى؛ لأن هذا يقود إلى خلق دائرة جماهيرية واسعة مساندة للطرف العربى بما يقوى القدرة التفاوضية؛ فالمشروع القومى الوحدوى الذى يتلاءم مع مقتضيات الواقع المعاصر يستلزم توفير الحدود الدنيا للمصلحة القومية والحدود القصوى لها، وهو بالتالى يجب أن ينطلق من الركائز التالية:

أ- ضرورة التجاوب مع رغبة الشعوب فى ضمان حقوقها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بما يعنى توافر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى من خلال توافر مساحة كبيرة لممارسة الديمقراطية الحقيقية.

ب- عدالة اجتماعية داخل كل قطر عربى، تقويها فرص الاعتماد على الذات.

جـ- عدالة اجتماعية بين الأقطار العربية بعضها والبعض الآخر فى إطار توسيع قاعدة الاستثمارات العربية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وبما يقلل من حجم التفاوت فى الثروات بينهم.

د ـ ديمقراطية بين الأقطار العربية بما يعنى ضرورة الالتزام بما تستقر عليه الغالبية، وهذا يطرح ضرورة خلق آليات لضمان تنفيذ ذلك.

ولا شك فى أن الحركة على هذا المحور تستلزم وقتًا وجهدًا واقتناعًا بحتمية ذلك فى ضوء الفرص الضائعة فى حياة الأمة العربية، والتى تؤدى إلى زيادة التباعد بين العرب والعصر الذى نعيشه، بل وبينها وبين الشعوب المحيطة. ولذلك فإن هذا لا بد أن يواكبه حركة ديبلوماسية واسعة تعيد تجميع عناصر القدرة العربية التى تبعثرت نتيجة أزمة الخليج، وتتخلص من مؤشرات المساندة أو المعارضة للموقف العراقى، وذلك باستثمار الآثار الإيجابية للصواريخ العراقية ضد إسرائيل التى تتركز فى تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى القائمة على فكرة الحدود الآمنة، وهذا من شأنه تقوية الموقف التفاوضى للعرب، كما أن تجميع الشمل العربى لا بد أن يتم على أساس مشروع وحدوى جديد، كما يستلزم الأمر حركة عربية جماعية لإنقاذ القدرة العسكرية العراقية قبل تعرضها للتدمير تنفيذًا لقرار الأمم المتحدة غير المحايد، والذى أبقى ضمنيًا قدرة إسرائيل غير التقليدية، إضافة إلى ضرورة استجماع عناصر المساندة الدولية مرة أخرى وتغيير دوائر الحركة لخلق قدرة ضغط دولى وإقليمى مساند للطرف العربى، وكذلك خلق وسائل لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة ذاتها بما يقلل من درجة مساندتها لإسرائيل، وبما يدفعها للضغط عليها لإنهاء هذا الصراع العربى الإسرائيلى، تجنبًا لما يمكن أن يؤدى إليه التحرك الأمريكى من احتواء الحماسة والانفعالات العربية فيما بعد أزمة الخليج حتى تهدأ العواصف ويسود السكون والصمت.

والأمر يحتاج إلى اجتهادات واسعة وإدارة حوار حول إمكانية تدعيم الموقف التفاوضى العربى، فلا يمكن أن ننتظر الحل على طبق من ذهب من عناصر غير عربية؛ لأن القدرة العربية وإرادتها الذاتية هى الفاعل الرئيسى، ومن يتجاهل ذلك كمن يتجاهل بزوغ الشمس من الشرق.

آملين أن تكون للإرادة العربية الكلمة الفصل فى إدارة المنطقة فى القريب العاجل.

***

## المبحث الثانى

## أوراق الضغط العربية فى مفاوضات السلام(*)

انتهت مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل فى الجولة العاشرة فى واشنطن، بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أسابيع، حيث كانت قد بدأت فى منتصف يونيه (١٩٩٣م). وقد كان التفاؤل يسود المباحثات منذ الجولة التاسعة نظراً للتمهيد الجيد لها، والتصريحات الإيجابية من جميع الأطراف المتفاوضة آنذاك، وكان من المتوقع إذن أن تصل الجولة العاشرة إلى شىء ملموس ومحدد، توقعه عدد من المحللين فى شكل إعلان مبادئ بين الطرف الإسرائيلى وكلّ من الأطراف العربية المشاركة وهى: الفلسطينيون، وسوريا، والأردن، ولبنان، إلا أن الجولة العاشرة انتهت دون أن تصل إلى هذا الشىء المتوقع برغم التصريحات المعتدلة التى أعلنتها الأطراف المتفاوضة وبدرجات متفاوتة.

وخلال الجولتين الأخيرتين (التاسعة والعاشرة)، أعلن الطرف الأمريكى على لسان وزير الخارجية (وارين كريستوفر)، أن أمريكا ستدفع المباحثات، وأن لها مصلحة أكيدة ومباشرة فى إتمام هذه المصالحة بين العرب وإسرائيل؛ ولذلك فهى ستقوم بدور «الشريك الكامل» وأن الرئيس كلينتون سيلتقى بالأطراف المتفاوضة لدفع وتطوير هذه المباحثات. إلا أن إعمال الولايات المتحدة لدور الشريك الكامل لم يتحقق حتى الآن، حيث لم يلتق الرئيس كلينتون بالمتفاوضين، ولم تتعمق الولايات المتحدة فى تفاصيل الخلافات لوضعها فى الطريق الوسط (بوصفه طريق الحلول الملائمة)، واكتفت بطرح مشروعات لإعلان المبادئ، فالمشروع الأول رفضه الفلسطينيون نهائيًا بوصفه منحازاً انحيازاً كاملاً للمطالب الإسرائيلية، والثانى رفضه الفلسطينيون والإسرائيليون معًا. وما زال الأمر معلقًا على جولة جديدة تتم فى الأسابيع القادمة.

---

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٩٣م.

وفى ظل مناخ المفاوضات يبدر التساؤل: حول طبيعة أوراق الضغط العربية، والتى يمكن أن نتوقع معها التوصل إلى اتفاق بشكل معين. بعبارة أخرى: هل تمتلك الأطراف العربية أوراقًا للضغط على الطرف الإسرائيلى بل والطرف الأمريكى تساعد على التوصل إلى حل عادل؟ وإذا لم توجد هذه الأوراق الضاغطة بالشكل المعروف، فهل يمكن توقع نتائج إيجابية للطرف العربى؟

الإجابة عن هذا التساؤل تدفعنا إلى توضيح عدد من النقاط، وأولى هذه النقاط، هى: طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فالملاحظ أنه ما إن بدأت الجولة العاشرة فى منتصف يونيه ١٩٩٣م، حتى فوجئنا بتلك التصريحات الصادرة عن وزير الدفاع، ثم وزير الخارجية الأمريكيين، وقد تضمنت هذه التصريحات طمأنة إسرائيل باستمرار العلاقة الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل، حيث كشف «ليس إسبن» وزير الدفاع الأمريكى أمام «إيباك» اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة ـ وهى واحدة من كبرى منظمات اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة ـ عن أن نقطة الانطلاق فى ترتيب الأولويات الأمريكية فى الشرق الأوسط هى دعم القوة العسكرية على أساس المشاركة الاستراتيجية الكاملة بين الدولتين. كما أكد أيضًا وزير الدفاع أن إسرائيل أصبحت الآن أكثر أمنًا بعد وقف إمدادات السلاح السوفييتى للدول العربية، وأن أمريكا حريصة على بقاء التفوق الإسرائيلى على الدول العربية. وزاد الأمر تأكيدًا بقوله، بأنه من الضرورى حماية إسرائيل من احتمالات انتشار الأسلحة النووية أو حصول أطراف عربية أو شرق أوسطية عليها أو على الصواريخ البالستية.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكى فى تصريحات مماثلة فى اليوم التالى إعلانه بأنه مكلف شخصيًا من الرئيس الأمريكى نفسه (كلينتون) بطمأنة إسرائيل، وحرصه على تفوقها المطلق فى المنطقة.

وفى هذا الإطار، فإن التأكيد الأمريكى على لسان أخطر وزيرين فى حكومة كلينتون وباسمه شخصيًا، على دعم إسرائيل، والمشاركة الكاملة بين الدولتين، وضمان تفوقها على جميع الدول العربية ودول المنطقة ـ يشير إلى تقوية الموقف التفاوضى لإسرائيل، ودعم تشددها فى مواجهة الأطراف العربية. وعلى الجانب الآخر تسهم هذه التصريحات ـ وخلال جولة المباحثات العاشرة ـ فى إضعاف الطرف

العربى، والضغط عليهم بما يجعلهم يقبلون ما يعرض عليهم، وفى الوقت نفسه تبين لهم هذه التأكيدات الأمريكية لإسرائيل بأن المشاركة الأمريكية فى المفاوضات العربية الإسرائيلية تعنى الانحياز الكامل والمطلق للطرف الإسرائيلى، وهو ما يوضح أن توقيت إعلان مثل هذه التصريحات محسوب بدقة، ويستهدف إيصال هذه الرسالة إلى الأطراف العربية الموجودة على طاولة المباحثات فى واشنطن.

**أما النقطة الثانية** التى تحتاج إلى توضيح، فهى المكاسب التى تحصل عليها إسرائيل فى خضم المباحثات، حيث أعلنت إحدى الدول العربية وهى «الكويت» عن إلغاء مقاطعتها التجارية للدول التى تتعامل مع إسرائيل، وتردد قيام عدد من الدول العربية الأخرى بهذه الخطوة، إلا أن هذه الدول أعلنت نفيها لذلك، وأنها ما زالت ملتزمة بالقرار العربى باستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل ومن يتعاملون معها. وأهمية هذه النقطة تكمن فى بدء تسرب الموقف العربى إزاء إحدى الأوراق التى يمتلكها المفاوض العربى فى مواجهة إسرائيل؛ فليس من المعقول أن يعطى العرب إسرائيل شيئًا دون أن يكون هناك مقابل. فالعرب ليس لديهم مانع منذ بدء المفاوضات فى الموافقة على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، ولكن بعد أن يتم الاتفاق الكامل بينهم، أو لجزء من الاتفاق. وهنا تظهر قيمة هذه الورقة فى دعم المفاوض العربى. ويتبين مدى أهمية هذه الورقة فى ذلك الجهد الذى تبذله إسرائيل منذ فترة وما زالت لدى الولايات المتحدة للضغط على بعض الدول العربية، وكذا للضغط على بعض الدول الأوروبية لكى تضغط بدورها على الدول العربية، وذلك من خلال إقناع العرب بأن هذا يشجع إسرائيل على التوصل إلى الاتفاق مع العرب!! ولكن تسرب هذه الورقة المهمة من أيدى العرب يمكن أن يسهم فى إضعاف الموقف التفاوضى العربى، ومن هنا لا يجب مسايرة الموقف الكويتى الذى قد يكون له ظروف خاصة فى سياق أزمة الخليج الثانية. وهنا، فإن التقدير يسجل للجامعة العربية التى أعلنت على لسان أمينها العام استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل، ومطالبة الدول العربية بالالتزام بذلك.

**أما النقطة الثالثة فهى**: ما يتعلق بالموقف العربى الموحد من عدم التوقيع على اتفاقية حظر السلاح الكيمياوى (إنتاجًا وامتلاكًا)، إلا بعد توقيع إسرائيل والتزامها أيضًا بالتوقيع على معاهدة حظر وانتشار وإنتاج السلاح النووى. إلا أنه لوحظ تسرب الموقف العربى بتراجع عدد من الدول العربية وهى «تونس والجزائر والمغرب

وموريتانيا»، وبرغم محدودية هذا العدد فإنه يشير إلى تسرب الموقف العربى، واحتمال توسيع دائرة التأثير على بقية الدول العربية بما يقلل من قيمة هذه الورقة فى دعم المفاوض العربى. ولذا فإن استمرار الموقف العربى فى هذا الشأن والحفاظ على تماسك بقية الدول العربية يمكن أن يسهم فى دعم وتقوية الموقف التفاوضى للأطراف العربية فى مواجهة إسرائيل. بالإضافة إلى أوراق الضغوط العربية الأخرى التى يجب التلويح بها، وتتمثل فى دعم الانتفاضة العربية، وفضح الأساليب الإسرائيلية فى التعامل مع الفلسطينيين والتى تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان وسلاح البترول من زاوية التلويح بالقيمة السياسية له.

وفى ضوء توضيح هذه النقاط يتبين أن الموقف التفاوضى العربى يمر بظروف صعبة للغاية، حيث يفتقد غطاء دوليّا يوازن ذلك الانحياز الأمريكى لإسرائيل، وكذا تعرض أطراف عربية لضغوط لتقليل قيمة أوراق الضغط العربية فى التفاوض، وذلك من خلال بدء سحبها تدريجيّا من أيديهم. إلا أن الطرف العربى ليس من الضعف كما يتصور البعض، وكما يتضح فى الظاهرة؛ فما زال العرب يمتلكون أوراق الضغط التى أشرت إليها برغم بدء تسرب بعضها من أيديهم، إلا أن الغالبية تمتلكها، وهم الأكثر تأثيراً فى مجريات التفاوض. ولكن تظل المشكلة قائمة فى إمكانية التوظيف الإعلامى العربى فى تعظيم قيمة هذه الأوراق الضاغطة، والتلويح بإمكانية استخدامها بدءاً من الأوراق السلمية، وانتهاء بأوراق أخرى كالانتفاضة الفلسطينية وإمكانيات تصعيدها.

فاستمرارية الضغط العربى مهمة للغاية فى هذه الآونة؛ خشية استمرار تسرب قيمة هذه الأوراق الضاغطة ليصبح الموقف العربى فى لحظة ضعف، فيقبل المتفاوضون بأشياء يحسبها التاريخ عليهم وليس لهم، مما يمكن أن يعبر عن حالة ترد عربى غير مسبوقة. وهذا ما لا نتمناه، فالمفاوض العربى يحتاج إلى حشد وتعبئة وتوظيف بكل ما هو متاح حتى يحقق أقصى ما يمكن فى هذه اللحظة التاريخية الحرجة.

***

## المبحث الثالث

## المقاطعة العربية لإسرائيل كورقة تفاوضية (*)

أحد الأسس التى تقوم عليها نظرية المفاوضات فى العلاقات الدولية: القدرة على توظيف كل الأوراق المتاحة فى يد المفاوض فى مواجهة خصمه، على أن يتم التوظيف بمهارة من حيث أولويات الاستخدام ودرجة تزامنها أو تراجعها، وحركة هذه الأولويات بين الحدود القصوى والحدود الدنيا، وبين تقديم هذه الأوراق، وتأخير بعضها لاستخدامها فى الوقت المناسب. كما أنه فى الوقت الذى تحشد فيه دولة ما أوراقها التفاوضية، يجب عليها أن تسعى فيه لدراسة أوراق التفاوض التى يستخدمها الخصم لتفويت الفرصة عليه فى بعضها وإضعاف البعض الآخر، والتفكير المستمر فى كيفية الاستجابة حول الحدود الدنيا حتى لا تخرج الحلول النهائية عن المساحة ما بين الحدود الدنيا والمتوسطة.

ولذلك فإن القول بأن مسألة التفاوض لا تعد عملية بسيطة، بل تحشد فيها كل الإمكانيات شأنها شأن الحروب بالضبط مع اختلاف الدرجة ـ قول صحيح، والأكثر صحة: أن نقول إن التفاوض هو معركة حقيقية يسعى كل طرف لكسب أقصى ما يستطيع فى مواجهة خصمه.

ولا شك فى أن الاتفاق العربى الإسرائيلى على الجانب الفلسطينى هو خلاصة لمعركة تفاوضية لمدة عامين على المستوى العلنى، وأقل من عام على المستوى السرى من خلال الفترة العلنية، حاول كل طرف أن يوظف الأوراق المتاحة لديه داخليًا وخارجيًا. وقد جاءت الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية انعكاسًا لقدرات كل طرف فى استثمار ميزان قوته.

---

(*) نشرت فى عكاظ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٩٣م، والأهرام المسائى بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٩٣م.

ومن ثم، فالاتفاق هو تجسيد لميزان القوى السائد، حيث إن هناك هيمنة عسكرية لإسرائيل فى وقت تراجعت فيه القوة العربية بخروج العراق من الساحة والضغط على سوريا وإلهاء ليبيا فى معركة لوكيربى، وإدخال الجزائر فى حالة من عدم الاستقرار الداخلى، وردع السودان بوضعه على قائمة الإرهاب فى الخارجية الأمريكية، واستثمار محاولات مصر للاتفاق مع صندوق النقد، ومحاصرة دول الخليج بواسطة قضية الأمن مع العراق وإيران، واستمرار المعركة والحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية المختلفة، بل وتهديد الصين وكوريا الشمالية بوصفهما دولتين جديدتين مصدرتين للأسلحة المتقدمة لدول المنطقة العربية. وبالتالى فإن الطرف العربى فى مرحلة متأخرة فى ميزان القوى مقارنة بإسرائيل. وليس معنى ذلك أن العرب ليس لديهم أوراق تعينهم على دعم موقفهم التفاوضى - وقد سبق الحديث فى ذلك من قبل - لكن المهم هو ألا تتسرب الأوراق التفاوضية التى يملكها العرب تحت دعاوى مختلفة. ومن بين هذه الأوراق يعنينا **ثلاث** منها:

**الأولى**: ما يتعلق باستمرارية الموقف العربى الرافض للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميـاوية حتى توقع إسرائيل أولاً على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ثم معاهدة الأسلحة الكيمياوية.

ورغم أن هناك بعض الدول العربية قد تراجعت عن الموقف الجماعى بإقدامها على التوقيع لأسباب وضغوط مختلفة، فإن هذه الورقة ما زالت لها قوتها لدعم المفاوض العربى.

**والثانية**: ما يتعلق بضرورة المصلحة العربية والتحرك الجماعى لمساندة بعض الدول العربية فى محنتها حتى يمكن إشعار النظام الدولى وإسرائيل بمدى القدرة على التنسيق العربى الجماعى. وهنا نذكر أن الجهود المبذولة قد أثمرت جهداً كبيراً فى هذا الطريق، إلا أن الاستمرار فى التنسيق العربى وضرورة إتمام المصالحة بين الدول العربية كافة وتجاوز أزمات المنطقة الأخيرة، فيه دعم كبير للمفاوض العربى. لعل فى التنسيق المستمر خلال العامين الماضيين بين الدول العربية المشتركة فى التفاوض مع إسرائيل والمعروفة بدول «الطوق» كان ورقة تفاوضية كبيرة وترجمة مصغرة لخيار المصالحة

العربية الشاملة. وبرغم أن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى قد أحدث نوعًا من الخلل بين دول الطوق، فإن معالجة هذا الخلل بسرعة بمثابة تطوير وتقوية هذه الورقة التفاوضية فى يد العرب.

**والثالثة**: وهى فى تقديرنا الورقة الأخطر والأهم من حيث الوزن والتداعيات، وتتمثل فى المقاطعة العربية لإسرائيل. وصحيح أنه قد حدث نوع من الاختراق لهذه المقاطعة، ومحاولات للالتفاف حولها وتراجع بعض الدول العربية عن درجة أو أخرى من درجات المقاطعة (الكويت أخيراً ومصر بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن)، إلا أن هذا الاختراق يظل فى دائرة محدودة من حيث الحجم والقيمة، وبالتالى يظل هذا السلاح ورقة تفاوضية عالية القيمة، وتظهر هذه القيمة واضحة جلية فى مصدر هذه المقاطعة.

فالمقاطعة العربية صدرت بقرارات متتالية من الجامعة العربية، وهى المؤسسة العربية الرئيسية والقادرة على تجسيد الإرادة العربية فى هذه المرحلة كما فى بعض المراحل السابقة. ولذلك فإن التراجع العربى بإلغاء المقاطعة سيسبب خسارة كبيرة فى معركة التفاوض للطرف العربى.

فالواضح أن إسرائيل - وإن أجبرت على الدخول فى التفاوض - والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وموافقتها على الاتفاق معها - سواء بفعل عوامل داخلية تتمثل فى استمرارية الانتفاضة الفلسطينية أو الخسائر العالية لإسرائيل فى قطاع غزة وبقية الأراضى المحتلة، أو بفعل عوامل خارجية تتمثل فى قوة بعض الأوراق فى يد العرب - إلا أن هذا الموقف الإسرائيلى الجديد يمثل تراجعًا عن المواقف الإسرائيلية السابقة. ومن ثم فإن إسرائيل تسعى بهذه التراجعات - والتى جسدت فى اتفاق معلن بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، ثم بين الأردنى والإسرائيلى - إلى كسب المعركة التفاوضية مبكرًا. فهى تريد أن تكسب كل شىء لهدفين:

**الأول**: لإضعاف الطرف الفلسطينى فى التفاوض لقبول ما يعرض عليه فيما بعد من تفاصيل.

**والثانى**: لمحاصرة الطرف السورى واللبنانى ومحاولة إضعافه لقبول ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لهما.

ومن ثم، فإن إقدامها على مطالبة الدول العربية بإلغاء مقاطعتها لإسرائيل من جانب، ومطالبة كثير من الدول العربية لتطبيع العلاقات معها من جانب آخر، فيه جرأة كبيرة، ومحاولة لاقتحام الصف العربى ومحاولة شقه وانقسامه، وهى فى النهاية تسعى لمحاصرة الأوراق العربية فى التفاوض. ولذلك فإن التوظيف الإسرائيلى للولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إدارة كلينتون الحالية، لكى تمارس ضغوطها على الدول العربية للسير فى هذا الطريق وإلغاء المقاطعة من جانبهم لإسرائيل، هو مسعى لاستثمار السبل كافة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية المنشودة فى مواجهة الطرف العربى.

ولتجنب إضعاف الموقف العربى التفاوضى، فإن استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل حتى ولو وصلت إلى درجة الرمزية تصبح مسألة ضرورية، وورقة ضاغطة على إسرائيل حتى تتحقق الأهداف العربية من التفاوض والمتمثلة فى إعادة الكيان الفلسطينى للوجود الحقيقى مترجمًا فى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والرحيل الكامل لإسرائيل عن الأراضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان.

ولذلك فقد أحسنت الجامعة العربية فى اجتماع مجلسها الأخير، عندما رفضت اقتراحًا بإدراج مسألة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل. كما أحسنت عدة دول عربية عندما رفضت الضغوط الأمريكية لإلغاء المقاطعة ضد إسرائيل، وهذا موقف عربى تاريخى يحسب للحركة العربية الواعية فى ظل الظروف الصعبة والمرحلة التى تتسم بالتردى فى العمل العربى المشترك.

ولذلك فإنه من الضرورى أيضًا فى هذه المرحلة، ألا يتم إلغاء القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ضد إسرائيل، وعلى الدول العربية أن تبذل جهدًا فى ذلك، حتى ولو لم تستطع النجاح فيه كاملاً، فيكفى أن يكون هذا سبيلاً للضغط على إسرائيل. أما الدعاوى التى تطرح إلغاء هذه القرارات، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، باعتبار أنه يشجعها على الخوض والاستمرار فى طريق السلام، فهى مردود عليها بأن إسرائيل بالقدر الذى يأتى ميزان القوى العسكرى فى صالحها، إلا أن الميزان الشامل ليس بالضرورة فى صالحها، كما أنها بنفس القدر قد أجبرت بفعل عوامل عربية بالأساس وتراجعت عن بعض مواقفها. ومن ثم، فإن الاستمرار فى إدارة التفاوض معها

بأسلوب الردع من شأنه أن يحقق الأهداف العربية، ومن شأنه أيضًا أن يحاصر الأطماع الإسرائيلية فى المنطقة على حساب النظام العربى وكيانه القومى.

وبالتالى، فإن الانخراط أو الانزلاق إلى دهاليز إسرائيل يجب أن نتنبه إليه جيدًا، ومن ثم لا يجب أن نكرر تجربة الرئيس السادات فى إعطاء إسرائيل ليس أقصى ما تستطيع فحسب، بل إعطائها بعض ما لم تطلبه أساسًا. وهذا يتعارض مع أسس نظرية التفاوض. فإسرائيل كانت تطمح فقط لمجرد الجلوس مع العرب على مائدة مفاوضات، حتى تقوم بإعادة الأراضى المحتلة، والتباحث بشأن الفلسطينيين، إلا أن السادات تجاوز ذلك بالإقدام على الذهاب إلى إسرائيل مباشرة، مما أسهم فى شق الصف العربى بصورة لم تحدث من قبل.

**وأخيرًا**: فإن تطورات الأحداث، وعملية التفاوض، تستلزم ألا يستثمر فينا بوصفنا عربًا مسألة تغليب العواطف على العقل؛ فنجاح المفاوضات يعتمد على تحكيم العقل فقط، وهو ما نسعى لتأصيله والتركيز عليه، وهو ما سيسهم فى دعم المفاوض العربى.

***

# المبحث الرابع

## حدود الدور الأوروبي في مرحلة السلام(*)

كان لإعلان الدولة الفلسطينية ضمن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الخامس عشر من نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٨٨م آثاره الواسعة النطاق، ومن بينها: صعود الدور الأوروبي إلى الأضواء ثانية وبشكل واضح، وازداد هذا الدور وضوحًا بعد إعلان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبوله لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ونبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وذلك في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت جلسة خاصة لمناقشة القضية الفلسطينية في جينيف في ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨م.

ومنذ ذلك الحين والأحداث تتداعى، وظهرت ردود فعل تتسم بالإيجابية في مواقف عدد من دول أوروبا الغربية على وجه الخصوص. وبدأنا نسمع للمرة الأولى عن استقبالات رسمية لـ «ياسر عرفات» في عدد من هذه الدول.

ولعل رد الفعل الذي نلتقطه كمحور للتحليل هو: ما أسفر عنه اجتماع المجلس الوزاري لدول السوق الأوروبية بتشكيل لجنة ثلاثية لإجراء اتصالات مع أطراف «النزاع» العربي الإسرائيلي كامتداد لجهود سابقة، ولكنها اتسمت بالمحدودية، مع عدد من المسئولين الإسرائيليين وعدد من المسئولين الفلسطينيين وبخاصة ياسر عرفات. فقد عقد المجلس الوزاري الأوروبي اجتماعًا في ١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨م في مدريد، وأقر تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من الرئيس الحالي للمجلس الوزاري لدول السوق وزير خارجية إسبانيا (فرانشيسكو فرناندیز أوردونير)، والرئيس السابق للمجلس وزير خارجية اليونان (كارلوس بايولياس)، والرئيس القادم للمجلس وزير خارجية فرنسا (رولان دوما). وقد عرفت هذه اللجنة الثلاثية باسم «ترويكا مدريد»

(*) نشرت بمجلة المنار، عدد (٥٢)، أبريل ١٩٨٩م، ص ١٥ : ١٨.

أى لجنة الفرسان الثلاثة الممثلين للمجموعة الأوروبية إشارة إلى العربة الروسية التى تجرها ثلاثة جياد متراصة.

حيث تمثل اللجنة الرئيس الحالى للدورة، والرئيس السابق فى الدورة الماضية، والرئيس القادم الذى سيتولى فى يوليو القادم، وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام وتلاحم الجهود المبذولة والتنسيق بينهما.

وقد قامت هذه اللجنة بزيارة الدول المعنية، حيث زارت كلاً من إسرائيل، والأردن، ومصر، ثم سوريا، والتقت بالمسئولين فى هذه الدول، وأجرت مباحثات مكثفة معهم؛ وذلك بهدف تقريب وجهات النظر، ودفع جهود السلام، والسعى نحو عقد المؤتمر الدولى. ومما أكسب هذه اللجنة أهميتها هو ما أقدمت عليه بعقد لقاء مع عرفات فى مدريد بإسبانيا فى ٢٧ يناير (كانون ثانى) ١٩٨٩م للوقوف على وجهة نظره. وقد طالبهم عرفات بضرورة الاعتراف الأوروبى بالدولة الفلسطينية تجاوبًا مع قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير.

ولا شك فى أن أهم ما يميز جهود هذه اللجنة أنها تتسم بالجماعية، وتعكس تطوراً ما فى المواقف الأوروبية. ويؤكد وزير خارجية اليونان (أحد أعضاء اللجنة) ذلك بقوله: «إن جولة اللجنة تعد حدثًا تاريخيًا؛ لأنها تجىء بتكليف من المجموعة الأوروبية فى وقت تشهد فيه المنطقة تطورات على طريق حل أزمتها وأن الجهود الأوروبية تتميز - لأول مرة - بأنها جهود جماعية، مما يساعد فى الضغط على إسرائيل لكى تستجيب لجهود السلام».

فقد كان هناك تجاوب فرنسى إزاء قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، حيث اعترفت فرنسا بهذه القرارات، وسجلت إيجابية موقف ياسر عرفات، وأيدت ضرورة عقد المؤتمر، وحق جميع الأطراف فى الوجود بما فيها إسرائيل وفلسطين، علاوة على قرار فرنسا برفع درجة تمثيل منظمة التحرير إلى مفوضية عامة لفلسطين.

وعن تقييم فرنسا للدور الأوروبى يقول وزير خارجية فرنسا: «نريد خلال لقاءاتنا مع الأطراف المعنية أن تكون جهودنا ملموسة وعملية إلى أبعد الحدود. المهم بالنسبة لنا أن نسعى من أجل الاقتناع وبالتالى أن تكون لنا كأوروبيين سياسة نشطة. فلقد ذهبنا إلى المنطقة لنثبت مصلحة أوروبا وإرادة دولها فى الإسهام فى عملية السلام، ونحن مقتنعون بأن السلام يمر عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة، وبالتالى فهو يمر بقبول كل طرف للطرف الآخر، ومن شأن المؤتمر الدولى أن يسهم فى كل هذا».

كذلك فقد تطور الموقف البريطانى بشكل إيجابى حيث التقى وولد جريف وزير الدولة للشئون الخارجية فى بريطانيا مع مستشار ياسر عرفات أكثر من أربع مرات آخرها ٢٤ فبراير (شباط) (١٩٨٩م)، كما التقى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى تونس فى منتصف يناير (١٩٨٩م)، واتفقا فيه على بذل جهد مشترك لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط هذا العام، وأعرب «جريف» عن اعتقاد حكومته بأن على إسرائيل أن تتجاوب مع فرصة السلام السانحة الآن، ومحذراً إسرائيل من أنها سوف تتخلف عن الركب إذا لم تبادر باقتناص هذه الفرصة، كما صرح فى مؤتمر صحفى عقب المقابلة بأن «بريطانيا تبدى ارتياحًا لالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بحل النزاع العربى الإسرائيلى على أساس التفاوض، وأن بريطانيا تشارك منظمة التحرير فى موقفها من ضرورة عقد المؤتمر الدولى، وتساند مبادرة السلام الفلسطينية التى أعلنها ياسر عرفات فى خطابه أمام الجمعية العامة فى الأمم المتحدة بجينيف فى ديسمبر (كانون) ١٩٨٨م، كما أعلن أن هذا التطور فى موقف بريطانيا يعود إلى تفهمها وتعاطفها مع قضية الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير». كما أن الموقف البريطانى تأكد من خلال تصريحات أخرى لوزير الخارجية البريطانى «هاو» علاوة على تأكيد مصادر الخارجية البريطانية بأن تصريحات وزير الدولة للشئون الخارجية المؤيدة للقضية الفلسطينية إنما تعبر عن سياسة الحكومة البريطانية، بدليل تأييدها من جانب وزير الخارجية ومجلس العموم، وذلك ردّا على الزوابع التى أثارتها إسرائيل إزاء تصريحاته المضادة لإسرائيل. ويؤكد المراقبون أن بريطانيا قامت بعملية «مراجعة» ـ وليس «تراجعًا» ـ لسياستها، وذلك كرد فعل لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة بجينيف فى منتصف ديسمبر (١٩٨٨م).

وأيضًا أكدت ألمانيا موقفها الإيجابى إزاء المشكلة الفلسطينية بتصريح الرئيس الألمانى (فون فايتسكر) فى ١٢ مارس (١٩٨٩م) ـ أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك لألمانيا ـ حيث صرح بتأييد بلاده للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط، وأن ألمانيا تؤيد وتبذل مساعيها من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، وأنها فى إطار الأصدقاء الأوروبيين ترى أنها فى موقع يجعلها قادرة على التعاون مع أطراف الصراع بهدف الوصول إلى حل سلمى دائم وعادل لمشكلات المنطقة، وأضاف: «إن الهدف الذى نعمل على تحقيقه بمساعدة الدول الداعية للسلام فى المنطقة هو إقرار حق كل الدول والشعوب المعنية فى التوصل إلى صيغة تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحق إسرائيل فى الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها».

وأكد المستشار الألمانى «كول» هذا الموقف أيضًا فى حديثه مع الأهرام فى ١١ مارس (١٩٨٩م) مشيراً إلى «أن الهدف الأعلى للسياسة الأوروبية هو الوصول إلى السلام العادل فى المنطقة».

علاوة على مواقف إيجابية فى إيطاليا واليونان وإسپانيا ودول الشمال الأوروبى وبقية دول السوق.

وعلى أى حال، فإن هذه المواقف الأوروبية، والتى قد ترجمت فى قرار تشكيل لجنة وزارية ثلاثية «التروبكا»، قد اتسمت بالإيجابية، ومع ذلك فإن جهود هذه اللجنة لم تسفر عن جديد، حيث أصر شامير على عناده وتشدده بالرفض الكامل لفكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والإصرار على المفاوضات المباشرة مع كل دولة عربية على حدة. وقد قدم أعضاء اللجنة الثلاثية تقريراً شاملاً فى مجلس وزراء المجموعة الأوروبية الذى عقد فى ١٤ فبراير (شباط) (١٩٨٩م) فى مدريد، وأسفر عن ضرورة الاتصال من جانب وزير خارجية إسپانيا بوصفه رئيس الدورة الحالية للمجموعة الأوروبية بوزير خارجية الاتحاد السوفييتى والمسئولين السوفييت ثم وزير خارجية الولايات المتحدة لإحاطتهم علمًا بما أسفرت عنه جهود اللجنة تمهيداً للتنسيق بين الأطراف الدولية لدفع جهود السلام والسعى نحو عقد المؤتمر الدولى.

من ناحية أخرى، هناك جهود أوروبية من جانب الدولية الاشتراكية بزعامة «ڤيلى برانت» بالسعى نحو عقد جلسة خاصة فى مايو القادم لبحث قضية الشرق الأوسط وإيجاد تسوية سلمية، وأنه سيدعو ممثلين فلسطينيين لحضور المؤتمر. وأيضًا فإن هناك جهوداً أخرى لتنظيم مؤتمر برلمان دولى بحضور المنظمة وإسرائيل والدول الخمس للتحضير لمؤتمر السلام، وذلك بمبادرة من البرلمان الأوروبى ومن المنتظر عقده فى شهر مايو أو يونيه القادمين على مستوى الوفود البرلمانية.

### دلالات أوروبية وحدود الدور

والسؤال المحورى الذى يثار إزاء هذه الجهود الأوروبية هو: ما المغزى الحقيقى لهذه الجهود؟ وما حدود هذا الدور؟

والواقع أنه من ناحية أولى، فإن الأمر الذى ليس فى محل شك هو أن لدول أوروبا الغربية مصالح متعددة اقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها فى المنطقة، وأنه يعنيها بالدرجة الأولى أمن واستقرار هذه البقعة من العالم، ومن ثم فإن المبادرة التى تطرحها وتبذل إزاءها الجهود تأتى فى إطار هذا البعد المصلحى. وهنا فإن الدرس الذى استوعبته أوروبا منذ حرب أكتوبر، وتمخض عنه أزمة الطاقة، خير دليل على ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك رغبة أوروبية جماعية فى ضرورة ممارسة دور سياسى عالمى نشط ومشترك، وذلك فى إطار التمهيد لوحدة أوروبا فى ١٩٩٢م، وهذا يتأتى من خلال استثمار القضية الفلسطينية للتنسيق فيما بين الدول الأوروبية لإعلان سياسة خارجية نشطة ومشتركة، وذلك تأكيداً للوثيقة الفريدة التى أصبحت المجموعة الأوروبية بموجبها شريكًا كاملاً فى جميع التحركات على مستوى السياسة الخارجية، وهذا ما يؤكده ضرورة التنسيق فيما بين الدول الأوروبية للخروج عن الإطار الاقتصادى إلى ما هو أكثر من ذلك من أبعاد سياسية واستراتيجية.

ومن ناحية ثالثة فإن دول المجموعة الأوروبية البالغ عددها (١٢) دولة ترغب فى ممارسة دور سياسى مشترك، وهى مقبلة على عام إعلان الوحدة الأوروبية، فإنها تريد أن يكون لها مكان تحت الشمس فى النظام العالمى، وذلك بمنافسة العملاقين وعدم إتاحة الفرصة أو بالتحديد: عدم ترك المجال ـ لهما فى الانفراد بالمشكلات الإقليمية والعالمية وبخاصة نزاع «الشرق الأوسط». وقد أكد ذلك الرئيس الفرنسى ميتران قائلاً: «إننى أحذر من خطورة ترك عملية السلام فى الشرق الأوسط فى أيدى القوتين العظميين فقط». وذلك فى تصريح له فى ٢٣ فبراير ١٩٨٩م.

وأيضًا أشار رئيس وفد مجموعة الاتصال التابعة للمجموعة الأوروبية البرلمانية (ميشيل مارتينز) قائلاً فى ١١ يناير ١٩٨٩م: «إن أوروبا ترى أن الوقت قد حان لعمل شىء محدد لتحقيق السلام فى المنطقة، كما ترغب فى ألا تنفرد الدولتان العظميان بعملية السلام فى الشرق الأوسط وأن يعمل الجميع سويًا لتحقيق هذا السلام».

أما ما يتعلق بحدود الدور، فإن السؤال الذى يثار هنا: هل هناك علاقة بين هذا الدور وبين الدور الأمريكى؟ بعبارة أخرى: هل هناك تنسيق بين الطرفين أم لا؟ أى: هل يتحرك الأوروبيون باستقلالية عن الولايات المتحدة فى هذه الآونة؟

والأسئلة كثيرة ومتداعية إزاء هذا، ولكن ما يبدو فى الأفق أن هناك تباينًا فى المواقف بين دول المجموعة الأوروبية وبين الولايات المتحدة. فالملاحظ أن المجموعة الأوروبية أقرت المؤتمر الدولى والاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، بينما الولايات المتحدة ترى أن المؤتمر الدولى أحد الحلول ولا توافق عليه بصفة نهائية، وقد عبر أحد كبار المسئولين البريطانيين فى حديث له عن ذلك قائلاً: «إن من المفارقات العجيبة أننا نعمل وننسق مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية، ولكن مواقفنا متباينة، والعكس: فليس هناك تنسيق فى المواقف مع موسكو، ولكن وجهات النظر تكاد تكون متطابقة».

وعلى الرغم من هذا التباين الشكلى بين الموقف الأوروبى والموقف الأمريكى إلا أنه فى تقديرى لا يعدو عن كونه من التناقضات الثانوية وليس من التناقضات الجوهرية. ويكفى أن نفهم أن الدور الأوروبى برغم إيجابيته فى الوقت الحاضر إلا أنه لم يأت نتاجًا لمبادرة أوروبية خالصة، بل أتى بناء على تنازل عربى من جانب منظمة التحرير أو بناء على مبادرة فلسطينية، كما أنه على الرغم مما يبدو أنه إيجابى فإن حدود تأثيره ترتبط إلى حد كبير بمدى التنسيق مع الولايات المتحدة، وهذا ما يؤكده عدم امتلاك المجموعة الأوروبية لقدرة التأثير على الأطراف المعنية، وخاصة الطرف الإسرائيلى، وعدم امتلاكها لإمكانيات الضغط بما يساعد على إيجاد حلول إيجابية عملية.

ولذلك فإن خلاصة الأمر، أن الواقع التاريخى للدور الأوروبى خاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م.. يرتبط بما يمكن أن نسميه بـ **«نظرية ملء الفراغ للقائد الغربى ممثلاً فى الولايات المتحدة فى أوقات الانتخابات الأمريكية»**، حيث يضعف تأثير الدور الأمريكى. فالدور الأوروبى ينشط جدًا فى هذه الآونة، وذلك لإعداد المسرح لدور أمريكى قادم مع رئيس أمريكى جديد. وهنا، فأفضل تسمية للدور الأوروبى على الرغم مما يبدو من إيجابيته - دور «الدوبلبير» فى إطار توزيع الأدوار بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وضمانًا لمصالح النظام الرأسمالى العالمى. وما يزعم به البعض أو يراهنون عليه فيما يتعلق بالدور الأوروبى نراه سرابًا، أو صخرة تتحطم عليها انفعالات وحماسة المواقف العربية.

ومع ذلك، فإننا لا ندعو إلى إلغاء التحرك الدبلوماسى والشعبى ناحية أوروبا، ولكنها الدعوة إلى اليقظة والفهم.

## المبحث الخامس

## جدوى مفاوضات السلام فى جولة جديدة (*)

يلتقى المتفاوضون العرب والإسرائيليون - وبوجود حى ومحسوس للطرف الأمريكى فى ظل عهد جديد هو عهد الرئيس كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر - فى جولة تاسعة بعد انقطاع أكثر من أربعة أشهر عن آخر جولة عقدت بينهما، وبعد عام ونصف منذ بدء المفاوضات فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م.

ولذلك فإن جميع الأطراف تتمنى أن تحرز هذه الجولة تقدمًا ملموسًا بما يتفق وطموحاتها أو أهدافها. والذى يجعل مناخ هذه المفاوضات يختلف عن المفاوضات السابقة - بما يشيع تفاؤلاً ولو بشكل محدود - تلك التصريحات المتبادلة بين جميع الأطراف، والتى شجعت الجميع على الاقتراب من مائدة التفاوض، وتخلق بالتالى مناخًا مليئًا بالود، وقد يعكس استعدادًا من الجميع تجاه الجميع. فالطرف العربى يحضر هذه المفاوضات وهو يتمتع بقدرة عالية على التوحد والتنسيق بين مواقف أطرافه؛ فهو الذى استطاع أن يفرض موعدًا آخر غير الموعد الذى تحدد بمعرفة الراعيين لعملية السلام (وهما الولايات المتحدة وروسيا) وهو ٢٠ أبريل ليصبح ٢٧ أبريل، ولهذا دلالته، حيث يعكس أن الأطراف العربية كانت مختلفة فى شأن الاشتراك أصلاً فى المفاوضات من عدمه فى ظل الظروف الحالية. ومع ذلك استطاع هؤلاء بهذا الموعد الجديد أن يجمعوا بين الآراء المتعارضة عربيًا، بل واستطاعوا أن يشعروا الطرف الإسرائيلى بالتهديد بالانسحاب من المفاوضات، وأن الأطراف العربية لا يمكن الالتفاف حولها أو اختراق صفوفها فى فرض حل جزئى بين إسرائيل وأى طرف عربى مشترك فى المفاوضات. وعلى إسرائيل إذن أن تعى هذا جيدًا فى إدارتها للمفاوضات، بحيث تستجيب للمسألة برمتها دون اختزالها باتفاق متصور بين إسرائيل وسوريا فحسب،

---

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٩٣م.

أو إسرائيل ولبنان، أو إسرائيل والأردن، أو إسرائيل وبعض من الفلسطينيين، كما أن الأطراف العربية وهى تقرر الاشتراك فى المفاوضات وبالموعد الجديد الذى استطاعت فرضه وهو السابع والعشرون من أبريل - فإنها فى مركز قوة لا بد أن يؤخذ فى الحسبان على طاولة المفاوضات، حيث تشترك هذه الأطراف ووراءها حشد من التأييد والمساندة والدعم العربى. وتمثل ذلك فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى انعقد فى القاهرة فى النصف الأول من شهر أبريل، وخلص إلى عدة قرارات مهمة فى مجملها تتفق والمطالب العربية فى المفاوضات، كما جاءت جلسات «دول الطوق» المشتركة فى المفاوضات ثم بيانها الختامى معبراً عن نفس قرارات مجلس الجامعة العربية الأخيرة، بالإضافة إلى أن جملة الاتصالات الثنائية التى كانت محورها القاهرة، وعلى طرفها الآخر عدد من الأطراف العربية فى مقدمتها الطرف الفلسطينى، تبلورت لتصب فى دعم وتنسيق وتوحد موقف الأطراف العربية المشتركة فى المفاوضات، كما أن الطرف العربى يشترك فى هذه المفاوضات، وقد وصله بالفعل بيان أمريكى يؤكد على عدد من المطالب العربية ومنها قضية المبعدين، وقضية حقوق الإنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، ومنها الالتزام الأمريكى بأن يكون شريكًا كاملاً فى المفاوضات، وراعيًا نزيهًا ونشيطًا لها دون انحياز مسبق لإسرائيل كما كان الأمر معهودًا من قبل، مع التأكيد على الحرص الأمريكى على المبادئ التى أجريت على ضوئها هذه المفاوضات فى الجولات الثمانى السابقة وهى: تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بشأن الانسحاب من لبنان، وإقرار مبدإ الأرض مقابل السلام. وقد أسهم هذا فى طمأنة الأطراف العربية عمومًا، والطرف الفلسطينى على وجه التحديد.

كما أسهمت التصريحات المتتالية على لسان عدد من المسئولين الإسرائيليين وفى مقدمتهم رئيس الوزراء إسحاق رابين، على تشجيع الأطراف العربية على الاشتراك، وخلق مناخ ثقة فى أن المفاوضات فى الجولة التاسعة يمكن أن تسفر عن شىء ملموس يدفع بها خطوات كبيرة إلى الأمام. فمثلاً: صرح إسحاق رابين بأن إسرائيل الكبرى لم تعد هى الهدف النهائى للإسرائيليين، وبأنه حريص على السلام والأمن فى المنطقة، وأنه ملتزم بقرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢، ٣٣٨)، كما أنه أشار إلى إمكانية الانسحاب «المشروط» من هضبة الجولان، وكذا الانسحاب من جنوب لبنان، ورغبته فى الاتفاق على الحكم الذاتى للفلسطينيين، وموافقته على الحفاظ على حقوق الإنسان

الفلسطينى فى الأرض المحتلة إلى حين تنفيذ الحكم الذاتى الكامل، وقبوله تدخل الأمم المتحدة فى حماية حقوق السكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وغير ذلك من تصريحات.

وعلى الرغم من أن هذه التصريحات قد تأكد معظمها، إلا أن بعضها كان يتم نفيه بين حين وآخر، وهو ما يعد فى إطار مسألة التلاعب بالأطراف العربية، إلا أنها فى مجملها أسهمت فى تشجيع الطرف العربى على الاشتراك، وخلق مناخ التفاؤل، بل الأهم من ذلك أصبحت قيدًا على الطرف الإسرائيلى المتحاور فى المفاوضات شرط إجادة الأطراف العربية توظيفها بحنكة. ولا شك فى أنه فى ضوء هذا المناخ، وهذه التصريحات والتأكيدات الصادرة من الدولتين الراعيتين لعملية التفاوض (وهما الولايات المتحدة وروسيا) بشأن ضرورة إحراز تقدم ما، يمكن أن نميل إلى التفاؤل بشأن إمكانية التوصل إلى ثمة اتفاق مبدئى بين الأطراف المتفاوضة فى هذه الجولة التاسعة، رغم أن تفاؤلنا هذا، هو تفاؤل حذر ودون إفراط. والمصدر الرئيسى لهذا التفاؤل الحذر هو أن هناك حرصًا من جميع الأطراف على إحراز مثل هذا التقدم يستطيع به أن يدعم موقفه تجاه القوى الداخلية المناوئة. فالطرف الأمريكى يسعى إلى إنجاز ملموس فى السياسة الخارجية يعوض كلينتون عن إخفاقه حتى الآن فى الحل الاقتصادى الذى وعد به الشعب الأمريكى خلال الانتخابات، خصوصًا مع اقتراب المائة يوم على الانتهاء منذ توليه الحكم فى ٢٠ يناير ١٩٩٣م. والطرف الفلسطينى يسعى لتقدم ملموس يستطيع من خلاله أن يقوى موقفه فى مواجهة القوى الفلسطينية المناوئة لعملية السلام، بل والرافضة للاشتراك فى هذه المفاوضات دون عودة المبعدين، ودون تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وغير ذلك، كما أن الطرف الإسرائيلى يسعى إلى إنجاز شىء ما يتفق وأهدافه من العملية كلها، يستطيع من خلاله أن يدعم موقفه الداخلى فى مواجهة كتلة الليكود التى استطاعت تنظيم صفوفها واختيار زعيم جديد لها يمكن أن يسبب قلقًا فى المستقبل لتكتل حزب العمل. كما أن الطرف السورى واللبنانى والأردنى يحتاجون لهذا الأمر أيضًا. ومن ثم، فإن كل طرف سيسعى فى هذه الجولة إلى كسب أكبر قدر ممكن، ولو فى الحدود الدنيا المتاحة، بشكل يتفق

والحدود القصوى ولكن بمرونة كافية تشير إلى عدم التفريط فى الكليات، وعدم ترك ما هو متاح فى إطار هذه الأمور الكلية التى تمثل الأهداف القصوى لكل طرف.

ولذلك، فإن التوظيف الشامل لكل الأوراق العربية المتاحة سواء باستثمار القوى المناوئة للسلام، والمد الأصولى الذى بات يمثل خطراً يهدد أوضاعًا كثيرة فى المنطقة، والرفض الفلسطينى فى الأراضى المحتلة للإسرائيليين، واستمرار التنسيق العربى يمكن أن يحقق درجة أكبر من المكاسب فى هذه الجولة التاسعة التى نتوقع أن تسفر عن شىء ملموس؛ لأن البديل صعب إن لم يكن مستحيلاً على الأطراف أن تقبله، وهو ما يجعلنا متفائلين، ولكن بحذر.

***



obeikan.com

## المبحث السادس

## اتفاق «غزة ـ أريحا» بين القبول العام والمحاذير(*)

لا شك فى أن الإعلان عن اتفاق الطرفين الرئيسيين فى الصراع العربى الإسرائيلى، وهما منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين، وإسرائيل، كان مفاجأة غير متوقعة لكثير من المحللين والمتابعين لتطورات عملية السلام ومفاوضاتها فى جولاتها الإحدى عشرة، والتى ما زالت مستمرة حتى الآن. ولكن هذه الفجائية لا تلغى أن هناك توقعات قد توصل إلى مثل هذا الطريق أظهرتها الفترة السابقة على عقد الجولة التاسعة للمفاوضات، حيث سادت نبرة التفاؤل الحذر. كما أن التصريحات من كلا الطرفين اتسمت بالهدوء وانخفاض درجة التوتر والعداء، مما عكس ـ آنذاك ـ أن هناك شيئًا يتم فى الكواليس، لكنه لم يختمر بعد. ومن بين المعلومات التى ألقيت من جانب الإسرائيليين من مصادر شبه رسمية ومصادر غير معلومة: مسألة الاقتصار فى هذه المرحلة على قطاع غزة، وقصر الانسحاب الإسرائيلى عليه دون الضفة الغربية. وعلى الجانب الفلسطينى كان هناك رفض معلن وباحتداد، مما كان يعكس أن لعبة المفاوضات تمارس بازدواجية (العلنية والسرية) كما أكدت ذلك بعض الأنباء عن لقاءات بين مسئولين رسميين من الطرف الإسرائيلى والفلسطينى تتم بشكل سرى، إلا أن الطرفين كانا ينفيان هذه الأنباء. ومع تلك المؤشرات، لم يكن متوقعًا أن يتم اتفاق ـ مجرد اتفاق!!

ولا شك أيضًا فى أن الإعلان عن هذا الاتفاق، كما كان فجائيًا، فإن ردود الفعل إزاءه لا يمكن أن تكون سهلة أو هينة، بل هى ردود فعل واسعة النطاق، وسيطر الاتفاق وردود الفعل على مساحات ضخمة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. فهناك من لا يصدق حدوث أى اتفاق، وهناك من تقبل على مضض تعبيراً

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١١ / ٩ / ١٩٩٣م.

عن الإحباط الذى يسود المنطقة العربية، وهناك من يقبل ذلك بتحفظات، وهناك من يرفض ذلك حاملاً رأيًا آخر أو فى إطار المزايدات السياسية. وأيا كان الأمر، فإنه من المتوقع فى حالة وقوع مثل هذا الاتفاق أن تتباين الآراء حوله بصورة حادة.

ومع ذلك، فإن إيضاح هذا الاتفاق - وضعًا للأمور فى نصابها الصحيح - يصبح رسالة على كل من يحمل قلمًا له رسالة فى خدمة قضايا أمتنا العربية ذات العمق التاريخى والوزن الثقافى.

فالملاحظ أن هناك قبولاً عامًا لدى التيارات والقوى السياسية كافة على مختلف الأصعدة وفى الأقطار العربية كافة لأن تنشأ دولة فلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبزعامة الرئيس ياسر عرفات. وبالتالى فإن هذا القبول العام لا يشذ عنه سوى تيارات ضعيفة الوزن ترى إقامة الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى توجد فيها إسرائيل حاليًا، والذى جعل مثل هذه التيارات تتسم بالضعف: ذلك المناخ العام الذى جعل من ترجمة هذا الرأى إلى واقع عملى أمرًا بعيد المنال. وفى سياق هذا القبول العام يمكن النظر إلى اتفاق غزة / أريحا بحسبان أن هذا الاتفاق يأتى فى إطار ما هو مقبول بصفة عامة من التيارات كافة، ليس بوصفه نهاية المطاف، وإلا اختلف مع القبول العام، ولكن خطوة تليها خطوات، وبداية فى مشوار له نهاية أيضًا.

والقراءة الدقيقة لنصوص هذا الاتفاق تشير إلى أن الاتفاق فى مجمله تعبير عن ميزان القوى السائد والذى يميل فى هذه الآونة لصالح إسرائيل، حيث اختفت من الساحة الدولية إحدى القوتين، وهى الاتحاد السوفييتى الذى كان مسانداً مساندة فعلية للقضية العربية، وبعد تفككه وانكفاء دوله على شئونها الداخلية، فى نفس الوقت الذى تهيمن فيه الولايات المتحدة على مقررات النظام الدولى - وإن كان بشكل مؤقت - بالإضافة إلى التمزق الواضح فى الصف العربى بعد أزمة الخليج الثانية. ولا يبقى من التوحد العربى سوى أمل ضعيف ممثلاً فى اجتماعات دول الطوق للتنسيق بشأن المفاوضات الجارية مع إسرائيل، بالإضافة إلى ظواهر كثيرة فى النظام الدولى والإقليمى يجعل ميزان القوى لا يميل فى صالح الطرف العربى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتفاق جاء منسجمًا فى خطوطه العامة مع القبول العام

لمشروع الدولة الفلسطينية طبقًا لما طرحته قيادة منظمة التحرير فى اجتماعاتها عام ١٩٨٨م. ويدل على ذلك الشواهد التالية:

فالاتفاق يتم بين طرفين كان واضحًا أنه من المستحيل تلاقيهما، وهما منظمة التحرير وإسرائيل، حيث لم تجد إسرائيل مفرًا من الاعتراف مسلمة فى ذلك بالواقع العملى بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول التعامل معها الذى يبدأ بالاتفاق، على أن تتولى المنظمة إدارة الدولة الفلسطينية فى غزة وأريحا بالإضافة إلى توليها المفاوضات بشكل رسمى.

وعلى الرغم من وجود اعتراف ضمنى بين الطرفين منذ فترة، فإن الجديد هو الاعتراف الرسمى والصريح من جانب إسرائيل بمنظمة التحرير، وهو ما يتفق مع القبول العربى العام تجاه مشروع إنشاء الدولة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية. وقد يتساءل البعض: ما معنى مثل هذا الاعتراف؟

فالاعتراف هو القبول العام من دولة ما لوجود دولة أخرى فى المجتمع الدولى، حيث ترى أن مثل هذه الدولة قد استكملت أركانها وأصبحت جديرة بأن تمارس دورها فى الحياة الدولية. وبالتالى أصبحت ملتزمة بمثل هذا الاعتراف، وقد قيدت نفسها بمواثيق دولية رسمية.

كما أن هذا الاتفاق، وإن أشار إلى الحكم الذاتى، إلا أن الواقع العملى هو إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهو ما يحدث للمرة الأولى من جانب إسرائيل التى كانت ترفض أى شىء حول دولة فلسطينية، بل ترفض وجود فلسطينيين أصلاً، وتصل فى غلائها إلى أن الأردن هى الأرض الفلسطينية، إن وجد شىء اسمه فلسطين!!

وبالتالى، فإذا قيل إن منظمة التحرير قد تراجعت عن بعض ثوابتها، فإن إسرائيل أيضًا تراجعت. وقد يكون فى التراجع الإسرائيلى تراجع المغتصب، بينما التراجع الفلسطينى هو بمثابة التراجع عن الحق المطلق والقانونى والشرعى، ولكن فى سياق الظروف والواقع الدولى والإقليمى المتغير، يصبح التراجع المتزامن مقبولاً حول رقعة مشتركة تتلاقى حولها الأطراف المتصارعة.

وقد يحق للكثيرين أن يتحفظوا مستندين إلى الخبرات السابقة لإسرائيل، حيث يصبح الاتفاق فيما بعد هو النهاية وليس فى سياق مشروع بناء السلام الشامل. وقد يكون الاتفاق وسيلة من إسرائيل لتحقيق المزيد من المكاسب بحصولها على الاعتراف العربى بها، وبالتالى يصبح لها مشروعية سعت إلى كسبها بالحروب ومحاولتها فرض الأمر الواقع، ولكنها فشلت فى ذلك. وقد يكون الاتفاق وسيلة لهدم القضية الفلسطينية من أساسها، ووسيلة لأن تهادن إسرائيل العرب لكى تحطمهم فيما بعد وللأبد!!

ولا شك فى أن لمثل هذه التحفظات جزءًا كبيرًا من الصحة بافتراض أن الطرف الإسرائيلى هو الفاعل الوحيد فى المعركة أو المنطقة، لكن هناك طرفًا عربيًا قد يكون مأزومًا فى حركته الوحدوية، إلا أن موازين القوى لا يمكن أن تصل إلى التفوق المطلق لإسرائيل مقابل الضعف المطلق للعرب؛ لأن هذا ضد كل قوانين الطبيعة والتاريخ.

ومن جانبنا، فإن هذه التحفظات يجب أن تحتل موقعها فى البناء الديمقراطى العربى بوصفها تمثل مرجعًا وقيدًا على صانع القرار العربى بأن يكون يقظًا، وألا يقبل بما لا يتفق مع التاريخ والمنطق، وأن ما يقبله هو خطوة فى مشروع الألف ميل لبناء السلام، وأن على صناع القرار أن يستمروا فى معركتهم مع إسرائيل من الزاوية الحضارية، حيث إن إسرائيل تسعى إلى مشروعها فى التفوق المطلق على العرب، ولا يمكن للعرب أن يقبلوا ذلك مهما كانت درجة تمزقهم. إن مشروع السلام العربى الإسرائيلى تحوم حوله الشكوك، وإن على العرب اليقظة، وعلى إسرائيل الالتزام، فهى وإن قبلت ذلك الاتفاق فهى تحل بذلك مشكلات داخلية كثيرة سببتها الانتفاضة، وكان لقطاع غزة الوزن الأكبر فى إرغام إسرائيل على توقيع الاتفاق وهو ما درسته إسرائيل منذ إعلان الانتفاضة، وقدمت مراكز بحوثها الاستراتيجية تقارير بشأنها، ومن بين ما أوصت به ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، ومن ثم فإن الاتفاق فى المعنى الأخير: تعبير حى عن مفردات موجودة فى الواقع العربى والإسرائيلى معًا، وعلينا بوصفنا عربًا أن يزداد تنسيقنا لحماية هذا الحد الأدنى كخطوة لا بد من استكمالها.

***

## المبحث السابع

## التوظيف السياسى لمعارضى اتفاق «غزة /أريحا»

لا شك فى أن المنطق الديمقراطى مضمونًا وشكلاً هو أمل نتمنى أن يسود منطقتنا العربية، خصوصًا فى هذه الآونة كبداية لمستقبل أكثر إشراقًا فى الممارسة الديمقراطية؛ فالمصلحة العربية القومية تقتضى فى هذه الفترة أن يسود هذا المنطق فى ظل المتغيرات الجديدة، ومنها اتفاق غزة / أريحا الذى هو نتاج صيغة مديد التفاوضية التى بدأت قبل عامين. فما الذى نعنيه بالمنطق الديمقراطى إذن؟

فالنظرية فى العلاقات الدولية تشير إلى أن قبول منطق التفاوض يؤدى إلى الحلول الوسط، وأن التوصل إلى صيغة ما للحل الوسط هو انعكاس لميزان القوى السائد بين الأطراف المتفاوضة، وهذا تترجمه مهارات الفريق المفاوض؛ فليس كل ما يريده أى طرف يحصل عليه بالكامل، ولكن قد يحصل على كل ما يتمناه شكلاً، ولكنه من حيث المضمون يكون مقيداً فى التحكم على هذا الشىء، ولذلك فإن مهمة التفاوض ليست مهمة سهلة، بل عسيرة جداً. وتحتاج إلى جلد وقوة أعصاب، وبالتالى تحتاج إلى نوعية عالية على مستوى المسئولية القومية للطرف المتفاوض، وللتاريخ وقائعه فى هذا المضمار.

وبالتالى، فعندما يتوصل المتفاوضون إلى صيغة ما مقبولة منهم، فإن هذه الصيغة هى ما أمكن التوصل إليه فى ظل الظروف المتاحة، وانعكاس لميزان القوى السائد، بالإضافة إلى مهارات المتفاوضين كأشخاص. فليس من المعقول أن يتهم أى طرف مفاوض بأنه سلم كل الأوراق، وتنازل عن كل الأشياء، وحصل على لا شىء، ووقع على وثيقة البيع والتنازل. فالتاريخ - وهو معمل تجارب الشعوب - لا يزكى مثل هذه الاتهامات إلا فيما ندر. وإن تم ذلك فى بعض الوقائع، فإنه كان لافتقاد الطرف المتفاوض القدرة على المساومة، وضعف الإرادة واختفاء القوة.

تلك مقدمة لازمة، فى معرض تناول اتفاق غزة / أريحا؛ فهو اتفاق جاء بعد مفاوضات شاقة، لم يثبت حتى الآن تهاونًا من الجانب الفلسطينى، إنما جاء أيضًا ترجمة وانعكاسًا لمجمل الظروف السائدة فى المنطقة العربية.

ومن ثم، فليس من المتوقع أن تقبله كل التيارات السياسية، وبالتالى فإن هناك من سيرفض هذا الاتفاق. وهنا، فإن المعارضة من منطلق التخوين، وتوجيه الاتهامات، وانتهاج أساليب التجريح الشخصى، ظاهرة يجب أن تختفى كبداية لممارسة ديمقراطية صحيحة على المستوى الداخلى بين التيارات المختلفة، وعلى المستوى الخارجى بين الأنظمة العربية بعضها تجاه البعض الآخر. فالطرف الذى يحكم الفلسطينيين استطاع أن يصل إلى مثل هذه الصيغة فى إطار الظروف المحيطة به ويراها بداية لإنشاء الدولة الفلسطينية. ويعتقد حكام فلسطين - ممثلين فى قيادة منظمة التحرير - أنهم استطاعوا أن ينتزعوا الاعتراف بالمنظمة، والاعتراف بالانسحاب من الأراضى المحتلة لفلسطين، واعترافًا بأن المنظمة هى المحرك للفلسطينيين، وهو هدف كنا نسعى إليه جميعًا، كما أن ما تم التوصل إليه يأتى من سياق القبول العام وهو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، وأن وضع أريحا مع قطاع غزة فى الاتفاق هو إشارة إلى أن المنظمة تصر على الخروج الإسرائيلى من الضفة، كما أنه فى سياق التفاوض، فإن الفلسطينيين لن يحصلوا على شىء مقابل لا شىء يقدمونه. وهذا هو الاعتراف الفلسطينى بإسرائيل بصورة مباشرة ورسمية امتدادًا لوثائق المنظمة فى عام ١٩٨٨م والتى طرحت فيها مشروعًا للسلام وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جوار الدولة الإسرائيلية.

قد تتعدد الأسباب وراء الموقف النهائى لكلا الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى. ودون الدخول فى تفاصيل، فإن بيكر (وزير الخارجية الأمريكية السابق ومسئول فكرة مدريد) يرى أن من بين الأسباب وراء التقدم الأخير فى عملية السلام: انهيار الشيوعية وانتصار الغرب فى الحرب الباردة، وانتصار التحالف الغربى فى حرب الخليج، وهى المواجهة الصريحة بين المتشددين والتيارات المعتدلة فى الوطن العربى، ورغبة الإسرائيليين العميقة فى ألا تظل فى حالة حرب دائمة، بالإضافة إلى الصعوبات السياسية والمالية داخل منظمة التحرير. وقد تحتاج هذه الأسباب وغيرها إلى مناقشة مطولة، لكن الميزان السائد يتمثل فى إضعاف القوى المتشددة، فعلاً فى الوطن العربى كالعراق وليبيا والجزائر والسودان، وأخيراً بوضعها على قائمة الإرهاب - إرهابًا لها

وردعًا لعدم الدخول فى تزكية التيارات الرافضة للاتفاق، وحصار سوريا عسكريًا ومعنويًا، والمشاكل الاقتصادية لمصر والتى تسير فى إطار التوازن فى المواقف مع مدى تطور العلاقة مع الصندوق. كل هذا أسهم بلا شك فى إضعاف الطرف العربى فى قدرته التفاوضية. وبالتالى فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق هو ترجمة صادقة للواقع العربى المتردى بفعل أبنائه، وبفعل قوى خارجية تخطط لذلك منذ زمن. وبالتالى ليس ما تم التوصل إليه هو الأمل الذى ينشده كل عربى، لكنه ما أمكن الحصول عليه فى إطار القبول العام السابق، وتأكيدًا لميزان الظروف والقوى السائدة.

هنا يجب أن ننتبه إلى الكيفية التى يمكن لنا أن نستفيد من خلالها من هذا الاتفاق كمقدمة لما نأمله وننشده. نرى البداية فى احترام الاتفاق ومن قاموا به، ولكل صاحب رأى من التيارات المختلفة يرفض هذا الاتفاق أن يستمر فى معارضته دون تخوين أو إلقاء الاتهامات والتشكيك فى الوطنية وغير ذلك من أمور تجاوزها الزمن. فاستمرار المعارضة النزيهة المسئولة بلا شك ستصب فى دعم المفاوض العربى، ولن تقلل من قدرته كما يعتقد البعض. هنا فإن المفاوض العربى عليه أن يستثمر ذلك فى أوراقه لمراحل التفاوض القادمة لتقوية موقفه، بهدف الحصول على المزيد ومحاصرة إسرائيل فى التراجع عما تم الاتفاق عليه، لو فكرت فى ذلك. وهنا أعجبنى تصريح للسيد/ فاروق قدومى (رئيس الدائرة السياسية فى المنظمة)، والذى رفض الاتفاق ورفض السفر مع عرفات إلى الولايات المتحدة لحضور حفل التوقيع، وفى الوقت نفسه فإنه دعا إلى حوار وطنى بين الفصائل الفلسطينية كافة حول الاتفاق لدعمه، دون الخوض فى أمور شخصية، ودون توجيه الاتهامات والتجريح لأحد تجنبًا لحرب أهلية بين الفلسطينيين.

وهذا هو صوت العقل الديمقراطى الذى ننشده، فالرجل الثانى فى المنظمة اختلف ورفض، وهذا حقه، ولم يخرج عن قواعد اللعبة الديمقراطية للنيل من الآخرين بالاتهام والتجريح، بل دعا إلى الحوار الوطنى. وهو المنطق الذى يمثل الطريق الطبيعى لتقوية المفاوض العربى والفلسطينى كأحد أطرافه الأساسية.

إن الفرصة باتت مواتية لانتصار العقل، وانتصار المنطق الديمقراطى، لمراجعة النفس، وشحذ الهمم العربية من جديد، وتقوية المفاوض العربى. فلربما أدى هذا

الطريق إلى إعادة ميزان القوى للتوازن، أو لرجحان كفة الطرف العربى، وليس الأطراف العربية، عندما يتوحد على طريق واحد ولغة سياسية موحدة. هنا لا يجب أن نضيع فرصة متاحة، أتيحت من قبل وفى ظروف أفضل، وميزان قوى أفضل بعد حرب أكتوبر، وآنذاك كان الاختلاف حول الأساليب وليس الهدف اختلافًا حول الانفراد بالسير فى الحل / أو الجماعية العربية فى الحل. لا نريد أن ندخل فى متاهات جديدة، فإن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، والدليل أن حرب أكتوبر هى القوة العربية المستخدمة لإرجاع ما تم أخذه بالقوة، ثم الخطوة التالية هى التفاوض وصولاً للحل؛ لأن الحرب هى وسيلة وليست غاية.

**أخيرًا**: فإن رفاهية الشعوب العربية باتت هدفًا عزيزًا علينا أن نحتشد إليه. وأن البدء فى حل القضية الفلسطينية ودعم هذا الحل بالمنطق الديمقراطى يعد فى تقديرنا هو الطريق الصحيح.

***

# المبحث الثامن

## تحديات مرحلة السلام فى ضوء المسألة العراقية (*)

تفجرت الأزمة العراقية الأخيرة فى ضوء العلاقات المتشابكة دوليّا وإقليميّا تحت دواعى الشرعية الدولية وضرورة الانصياع العراقى التام للإرادة الأمريكية بالأساس، بوصفها هى المرادف للشرعية الدولية من الأزمة العراقية منذ بدايتها فى أغسطس ١٩٩٠م. وقد وصلت هذه الأزمة إلى «حافة الهاوية» حيث كان متوقعًا عند كثير من المحللين والمراقبين، استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة ولأغراض مختلفة ضد العراق. ولكن الأمور سارت على غير الرغبة الأمريكية، وتم احتواء هذه الأزمة مؤقتًا من خلال القنوات الشرعية الدولية ممثلة فى جهود الأمين العام للأمم المتحدة. ومن ثم فإن النتيجة البارزة التى تبلورت فى خضم مسارات هذه الأزمة وحتى تم احتواؤها ولو مؤقتًا، تتمثل فى إعادة الأزمة إلى الشرعية الدولية الحقيقية، وخروجها عن الإرادة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يكون له تداعيات كبرى ـ قد تكون غير ملموسة الآن ـ على النظام الدولى (هيكلاً وتفاعلاً)، وعلى النظام الإقليمى العربى بالاندفاع نحو التماسك والتضامن.

وعلى أية حال، فإن أهم ما يعنينا هنا، من تداعيات هذه الأزمة الأخيرة، هو ما يتعلق بمسارات عملية السلام فى الشرق الأوسط بعد احتوائها من قبل الشرعية الدولية الحقيقية. والسؤال الجوهرى الذى يفرض نفسه فى هذا المقام، هو: هل يمكن تصور مسارات جديدة لعملية السلام، تختلف عما هو حادث الآن وخصوصًا منذ تولى نتنياهو رئاسة الحكومة منذ ما يقرب من عامين، وذلك فى ضوء تطورات الأزمة الأخيرة؟

ولا شك فى أن الباعث على إثارة هذا السؤال، هو ما حدث من اندفاع، عقب

(*) نشرت فى جريدة الأهرام (صفحة مركز الدراسات الاستراتيجية)، ٢٠ / ٣ / ١٩٩٨م.

حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، نحو السعى لتحريك الصراع العربى الإسرائيلى فى اتجاه الحل السلمى، حيث تمخض عن ذلك - آنذاك - سلسلة من الإنجازات - بغض النظر عن الخلاف حولها - تمثلت فى اتفاق مدريد للسلام فى نهاية أكتوبر ١٩٩١م، ثم ما تبعها من التوصل إلى اتفاق أوسلو ١ عام ١٩٩٣م، وأوسلو ٢ عام ١٩٩٤م. والمقارنة فى هذا السياق واردة، لتشابه الأحداث. فقد كانت ردود الفعل العربية إزاء الحشد الدولى بزعامة الولايات المتحدة ضد العراق، تدور حول ضرورة السعى بنفس الحماسة للتوصل إلى صيغة للسلام بين العرب وإسرائيل. وإن الضغوط التى بذلت بهدف تحرير الكويت، تستلزم أن يبذل مثلها من أجل استرجاع الأراضى العربية المحتلة من قبضة الاحتلال الإسرائيلى، مع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولا شك فى أن الولايات المتحدة تحت رئاسة جورج بوش - آنذاك. حاولت بذل الجهود فى هذا الطريق، ومارست الإدارة الأمريكية ضغوطًا على الحكومة الإسرائيلية من أجل السير فى عملية السلام تجنبًا لأن تفقد أمريكا مصداقيتها لدى العرب والعالم. ونتذكر من هذه الضغوط قرار الإدارة الأمريكية برفض تقديم قرض قدره عشرة مليارات دولار لتمويل إقامة مستوطنات إسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، فى إطار الرفض الأمريكى لسياسة المستوطنات. وقد تمخض عن ذلك، نتائج إيجابية لصالح عملية السلام.

واليوم وبعد انتهاء الأزمة العراقية الأخيرة، هل يمكن أن تمارس الضغوط على الولايات المتحدة لدفع جهود السلام بين العرب وإسرائيل؟ وهل يمكن للإدارة الأمريكية أن تمارس ضغوطًا على إسرائيل لصالح عملية السلام أم لا؟. بعبارة أخرى: هل يمكن توقع مسار مشابه ودور أمريكى فعّال الآن، مثلما حدث بعد انتهاء حرب تحرير الكويت أم لا؟

### أولاً: دواعى الموقف الأمريكى

المراقب للأحداث يدرك أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود بسبب سياسات نتنياهو المتشددة والرامية لإجهاض ما تم كخطوة نحو تأسيس منطق جديد للسلام يتفق ورؤيته الشخصية والمتطرفين معه لدرجة أنه وضع الإدارة الأمريكية فى حرج أكثر من مرة، ومارس عليها الضغوط من قبل قوى الضغط فى الداخل الأمريكى. وأقصى ما

استطاع كلينتون أن يفعله مع إسرائيل، هو رفضه لمقابلة نتنياهو، مما أشاع تفسيراً بأن إدارة كلينتون غير راضية عن السلوك الإسرائيلى إزاء عملية السلام. كما أنه لوحظ أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة معًا، أعلن غضبه بل ورفضه لأى محاولة أوروبية للتدخل فى عملية السلام. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تصر على انفرادها بإدارة عملية التفاوض بين العرب وإسرائيل بعيداً عن أى تدخلات.

كما لوحظ أن عملية السلام قد تجمدت لعدة أسابيع وحتى الآن، وهى فترة تفجر الأزمة العراقية الأخيرة. مما يعنى أن أولوية هذه العملية قد تراجعت، وهو أمر منطقى مع تصعيد الولايات المتحدة للأزمة مع العراق. وما إن تم «الاحتواء المؤقت» لهذه الأزمة، حتى أعلنت السيدة مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية)، أنه من الضرورى السعى نحو تحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط، وهو أمر تفرضه الظروف الحالية. وكأنها أرادت أن تقول إنه للخروج من نفق الأزمة العراقية والحرج الذى تسبب للولايات المتحدة، والتى تظهر أنها غير قادرة، بل غير راضية على تقبله، فإنه لا بد من الاتجاه نحو مسألة الشرق الأوسط لمحاولة إنجاز «أى» اتفاق من شأنه أن يضع الإدارة الأمريكية فى قلب الأحداث، بل ويضع الأحداث تحت سيطرتها. وفى هذا السياق، فإن موقفًا أمريكيًا يصبح ذا أهمية وله دواعيه مما لا شك فيه. ويمكن بلورة هذه الدواعى فيما يلى:

١ ـ الحرص الأمريكى على وجود المصداقية لسياستها من جانب الأطراف المختلفة بالمنطقة، وخصوصًا الأطراف العربية. فثمة موجة رافضة متصاعدة من جانب بعض القيادات العربية، للسياسة الأمريكية، وصلت إلى حد الاتهام المباشر والعلنى بأن هذه السياسة ذات طابع ازدواجى، وتكيل بمكيالين. وأن الفعل الأمريكى السريع من شأنه احتواء هذا الغضب العربى المتصاعد، وهو ما يمكن أن يترجم فى دفع عملية السلام إلى الأمام فى هذه الظروف الحرجة للسياسة الأمريكية.

٢ ـ محاولة الولايات المتحدة، أن تستمر فى الإدارة المنفردة من جانبها لعملية السلام فى الشرق الأوسط، وذلك من خلال عدم إعطاء أى فرصة لطرف دولى آخر بالتدخل من قريب أو بعيد، وقد أثبتت الأزمة العراقية الأخيرة، أن التدخل من قبل بعض الأطراف الدولية وخصوصًا الطرف الروسى وكذا الفرنسى، وأيضًا الصينى، كان من

شأنه عرقلة الاستخدام الأمريكى المنفرد للقوة العسكرية ضد العراق. وهو ما يمكن أن يتم فى عملية السلام، إذا ما لم تحاول الولايات المتحدة أن تضخ الدماء فى شرايين هذه العملية. وهكذا فإنه يجب التذكير بأن أكبر طرفين مرشحين لدور فى عملية السلام ينافس الولايات المتحدة، هما الطرف الروسى، والطرف الأوروبى إما مجتمعًا، وإما من خلال فرنسا التى تظهر اهتمامًا متزايدًا بين لحظة وأخرى.

٣ ـ الرغبة الأمريكية المتزايدة للحيلولة دون احتواء عملية السلام تحت مظلة مجلس الأمن والأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن نسميه بالشرعية الدولية الحقيقية. حيث تمارس على الأطراف الرافضة لتطبيق الاتفاقيات ضغوطًا، ومحاولة إلزامها بالتنفيذ مثلما يحدث مع العراق؛ لأن الطرف الذى سيخضع للإلزام أو العقوبات هو الطرف الإسرائيلى وهو ما لا تستريح له الولايات المتحدة بالطبع. ولكى يكون هذا مبررًا لاستمرار الاحتكار الأمريكى لعملية السلام، فثمة إنجاز من خلال محاولة أمريكية بإقناع إسرائيل بالالتزام حتى ولو بالحدود الدنيا!!

٤ ـ إن إنجازًا ما فى عملية السلام، برعاية أمريكية، من شأنه أن يدعم الإدارة الأمريكية فى الانتخابات القادمة التى يجرى لها الاستعداد على قدم وساق حتى تستمر الإدارة الديمقراطية، وتجنبًا لأن تنتهزه القوى الجمهورية لصالحها فى حالة عدم الإخفاق. فضلاً عن أن هذا الإنجاز مطلوب الآن لاحتواء الأوضاع الداخلية التى تفجرت ضد الرئيس كلينتون والتى أصبحت تعرف بفضيحة «مونيكا جيت».

وفى إطار هذه الدواعى الأربعة، يمكن تصور أن يكون هناك دور أمريكى متزايد لدفع جهود السلام فى طريق الإنجاز ومحاولة إلزام الأطراف المختلفة، وقد يكون فى مقدمتها إسرائيل.

### ثانيًا: محاولات الالتفاف الإسرائيلى

أدركت الحكومة الإسرائيلية هذا الدرس، بأن فشلاً أمريكيًا فى إدارة الأزمة العراقية الأخيرة، قد يؤدى إلى قيامها بممارسة بعض الضغوط على إسرائيل لخلق المصداقية حول سياستها فى المنطقة مثلما حدث من قبل بعد انتهاء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م والتى أفضت إلى معاهدة مدريد للسلام وما بعدها.

لذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بادر بالذهاب فى جولة سريعة لأوروبا أغلب الظن أنها لم تكن مرتبة من قبل. حيث يقوم بزيارة عدد من الدول الأوروبية لتحقيق عدة أهداف منها: الظهور برغبته فى تحقيق السلام مقابل الطرف الفلسطينى الرافض لذلك، ومحاولة إظهار قبوله للتدخل الأوروبى فى مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية، ومن ثم فلا مانع لدى إسرائيل من الحديث حول مبادرة أوروبية فى هذا الشأن، فضلاً عن أن الرسالة الكبرى هى محاولة احتواء أى ضغوط أمريكية فى هذا الوقت على إسرائيل عن طريق إظهار طرف يمكن أن يكون منافسًا لها فى المنطقة وبخاصة فى عملية السلام التى تحتكرها الولايات المتحدة حاليًا.

ولا شك فى أنه يبدو أن بعض الأطراف الأوروبية بدأت «تبلع هذا الطعم»، بإعلان بريطانيا - بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبى حاليًا - عن مبادرة لتحريك عملية السلام باسم أوروبا!!، فى حين أن دولاً أوروبية أخرى تعاملت مع هذه الزيارة بفتور. فى الوقت الذى يصر فيه الفلسطينيون على عدم الالتقاء على مستوى عرفات - نتنياهو، لعدم وجود جدوى من ذلك إلا بتدخل دولى فعّال.

وعلى أى حال، فإن الملاحظ أن جهودًا إسرائيلية تتصاعد، كمحاولة للالتفاف على أى ضغوط أمريكية متوقعة بعد فشل إدارة الولايات المتحدة لأزمة العراق الأخيرة.

### ثالثًا: ضرورات الموقف العربى الجماعى

إلا أنه ما بين السعى الأمريكى المتوقع لدور نشيط فى عملية السلام، وبين محاولة الالتفاف الإسرائيلى على ذلك، يتطلب جهدًا عربيًا جماعيًا كضرورة فى هذه الظروف. فلا يكتفى بالتحذير من مغبة توقف عملية السلام، أو المراهنة على سقوط نتنياهو، أو سعيًا أمريكيًا منفردًا يتفق ومصالح الولايات المتحدة، أو مجرد صوت عال بأن العنف يمكن أن يتزايد من جراء تجميد مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل. فالضرورى فى هذه الظروف الصعبة، لقاءٌ عربىٌ يكون جدول أعماله: نحو برنامج عربى لبعث عملية السلام ومستقبلها وأن هناك ظروفًا دولية وإقليمية مواتية لهذا الموقف العربى. فثمة تحول فى النظام الدولى من خلال دور روسى فرنسى وكذا دور صينى فى أتون الأزمة العراقية الأخيرة، يمكن أن يشجع على استثماره فى دفع جهود

السلام والضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل. وثمة تحولات فى البيئة الإقليمية حيث نجح العرب فى احتواء الأزمة العراقية الأخيرة، بالرفض الجماعى لاستخدام القوة. وانتصار الإرادة العربية فى معركة لوكيربى القضائية من خلال الحكم الأخير لمحكمة العدل الدولية سيسهم فى إضعاف الموقف الأمريكى البريطانى، وثمة احتواء للمشكلات مع السودان الشقيق، وكذا الاحتواء للمشكلات مع إيران فى ظل قيادة جديدة تستهدف التهدئة الكاملة مع الجيران العرب.

ولا شك فى أن هذا كله يبعث على ضرورة الفعل العربى العاجل إنقاذاً للتردى الذى تشهده عملية السلام منذ أن وصل نتنياهو للحكم، وأن الرهان على تحرك الآخرين - حتى ولو كان هذا يتفق مع مصالحهم - دون أن يتحرك العرب بأنفسهم، هو رهان خاسر. فالإمكانيات العربية قائمة، والاستثمار الفعّال لها له ما يبرره. وعلينا إذن أن نوظف نتائج تطورات الأزمة العراقية الأخيرة التى مالت هذه المرة للصالح العربى.

***